الأنباء
الاثنين 2 يوليو 2012

### رئيس الوزراء ترأس اجتماعاً لدراسة المشروعات التنموية

# المبارك اطلع على خطوات تأسيس شركات مساهمة لبناء محطات قوى كهربائية

سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ود.نايف الحجرف وعبدالعزيز الابراهيم ود.فاضل صفر وم.سالم الاذينة وانس الصالح

الشيخ محمد العبدالله وهاني حسين وانس الصالح

ترأس سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في قصر السيف امس اجتماعا حضره عدد من الوزراء وممثلي ادارة الفتوى والتشريع وكبار المسؤولين في الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات ضمن اطار الاهتمام الذي يوليه سموه في متابعة المشروعات التنموية الكبرى واستعراض الخطوات الجارية لتنفيذها.

وقدم كل من وزير التربية ووزير التعليم العالي ووزير المالية بالوكالة د.نايف الحجرف ووزير الكهرباء والماء ووزير الدولة لشؤون البلدية م.عبدالعزيز الابراهيم شرحا حول ما تم اتخاذه من خطوات بشأن تنفيذ القانون رقم 39 لسنة 2010 الخاص بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه والاجراءات الكفيلة بتجسيد الشفافية الكاملة في تمكين الشركات المؤهلة من المنافسة الشريفة العادلة وضمان مبدأ العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص.

كما قدم رئيس الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية عادل محمد الرومي عرضا تفصيليا لمراحل المشروع والخطوات التي تم اتباعها على الصعيدين القانوني والفني في شأن تنفيذ القانون المشار اليه بمشاركة واشراف الجهات الرقابية ممثلة بديوان المحاسبة وادارة الفتوى والتشريع بما يهدف الى التطبيق الصحيح لتحقيق المصلحة العامة والمحافظة على المال العام وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

## مجموعة الـ 26: أحكام المحكمة الدستورية ملزمة والخلافات تحل بالنقاش الراقي لا بالجدل العقيم

أصدرت الحملة الوطنية لمواجهة استنزاف وتبديد ثروة البلاد وترشيد استخدامها ومكافحة الفساد (مجموعة الـ26) بيانا أمس دعت فيه إلى احترام أحكام القضاء وجاء في نص البيان ما يلي: تنادت مجموعة الـ26 قبل ما يقارب الثلاث سنوات بدافع من واجبها الوطني ومنطلقة من احترامها للدستور وقوانين الدولة للتنبيه الى خطورة استنزاف ثروة البلاد وتبديدها والدعوة إلى ترشيد استخدامها وضرورة مكافحة الفساد بجميع أشكاله وتحقيق التنمية وتكوين رأي يدعم توجهها لتحقيق هذه الأهداف، وقد أصدرت المجموعة عدة بيانات تنبه فيها السلطات الدستورية والمواطنين إلى بعض القضايا الهامة لكي تتخذ الإجراءات والحلول التي تعالج الخلل للحد من خطورة المضي فيه لتحقيق الصالح العام.

ومن هذا المنطلق فقد أصدرت المجموعة بيانا في 2012/1/1 الذي ذكرت فيه بالحرف الواحد «إن الوقت قد حان وربما تأخر لطي صفحة الفصل التشريعي الذي بدأ في 2009 مطالبين بإنهاء مدته بحل مجلس 2009 ومجلس الوزراء والدعوة إلى انتخابات عامة لعلنا نستطيع مواجهة حالات الإفساد المتكررة....»، ثم بيانها الصادر في 2012/1/29 الذي تشيد فيه بالقرار الحكيم لصاحب السمو بحل مجلس 2009 والدعوة لانتخابات عامة جاء على اثرها مجلس 2012 الذي أبطلته المحكمة الدستورية بسبب بطلان إجراءات حل مجلس 2009، فأستعاد هذا المجلس كامل سلطته الدستورية.

وفي الوقت الذي تأسف فيه المجموعة لما شاب مرسوم حل مجلس 2009 من بطلان لعيب إجرائي ما كان من المفروض أن يقع لو ان الجهات الحكومية المختصة قد التزمت بمبدأ الحيطة والحذر، خاصة أن بعض الخبراء والمختصين قد نبهوا إلى ذلك الخلل في الإجراءات التي صاحبت صدور مرسوم الحل، ومع كل ذلك فليس أمام الجميع إلا الالتزام بحكم المحكمة الدستورية الذي يعد احتراما للدستور ذاته عندما نص على الفصل بين السلطات وأكد على أنه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة.

ويهم مجموعة الـ26 أن توضح في هذا المقام ان بعض البيانات والتصريحات التي صدرت عقب حكم المحكمة الدستورية ما هي إلا رد فعل متسرع وخروج عن الأصول في النقد الفني لأحكام القضاء، بل إن أي تصرف يراد به إعاقة تنفيذ حكم المحكمة الدستورية ما هو إلا هدم لأهم دعامات المجتمع الا وهي العدل.

ونأمل ألا يتكرر ما حدث من أخطاء مرة أخرى سواء على مستوى الأجهزة الحكومية وهي تعد القرارات والمراسيم المختلفة ومن الحكومة بوجه عام ومن أي طرف كان احتراما للدستور وقوانين الدولة واحترام أحكام القضاء التي هي عنوان الحقيقة وعلى الأخص أحكام المحكمة الدستورية التي يجب أن تلتزم بها جميع السلطات.

ونود أن نذكر أن حل مجلس 2009 هو أمر منطقي ينسجم مع أسباب حله التي مازالت قائمة ويحقق المصلحة العامة ويؤكد حق الشعب الكويتي الذي ذهب الى مراكز الاقتراع في 2012/2/2، بإعادة الانتخابات بعد حل مجلس 2009 بأسرع ما يمكن لتفادي أي ضرر من جراء التأخير في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيق هذا الهدف.

وختاما نؤكد هنا أن ممارسة الحريات بكل أشكالها وعلى الأخص حرية الرأي والتعبير هي حقوق دستورية لا يمكن الحياد عنها إلا إنه يجب ألا تخرج ممارسة هذه الحقوق عن نطاق الدستور والقانون وضرورة الارتقاء بلغة الحوار وأن تحل الخلافات بالنقاش الراقي واللهجة الهادئة لا بالجدل العقيم والسب والتحقير، سواء داخل قبة عبدالله السالم أو خارجها.

إن ما تمر فيه البلاد في ظل الأخطار المحيطة يحتاج من الجميع التجرد والإيثار وتغليب المصلحة العامة، والتفاني والالتزام بالعمل ودقته وحسن الأداء وسلامته ومد يد التعاون لتعزيز الثقة بكل سلطات الدولة، والالتفات إلى تحقيق التنمية وإصلاح الاختلالات الهيكلية بالميزانية واقتصاد الدولة، ووقف الهدر والعمل على بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

### دعا مسؤولي الوزارة إلى بذل أقصى جهودهم لإنجاح جميع المشاريع

## الإبراهيم طلب بيانات قيادي وزارات ومؤسسات الدولة لإرسال مطالبات لمن توجد عليهم مستحقات للوزارة

عبدالعزيز الإبراهيم

طلب وزير الكهرباء والماء ووزير البلدية عبدالعزيز الابراهيم من قيادي الكهرباء والماء بذل المزيد من العمل والجهد لانجاح مشاريع الوزارة كافة.

واختص الوزير الابراهيم خلال اجتماعه مع قيادي الوزارة مسؤولي قطاع شؤون المستهلكين، حيث طالبهم بزيادة معدلات تحصيل مستحقات الوزارة نظير الخدمات التي تقدمها لعموم المستهلكين.

وقالت مصادر ان الوزير طلب من القائمين على قطاع شؤون المستهلكين بدء تحصيل مستحقات الوزارة من وزارات ومؤسسات الدولة، وكذلك من قطاعي البنوك الخاصة والفنادق التي توجد عليها فواتير متراكمة.

واضافت المصادر ان الوزير طلب في لفتة غير مسبوقة بيانات قيادي وزارات ومؤسسات الدولة لارسال مطالبات الى من توجد عليهم منهم مستحقات للوزارة حتى يكونوا قدوة لبقية المستهلكين.

وفي سياق متصل أعلن مدير إدارة شؤون المستهلكين م.سالم القصبا ان القطاع بصدد شن حملة موسعة بالتنسيق مع وزارة الداخلية وقطاع شبكات التوزيع لقطع خدمتي الكهرباء والماء عن المتخلفين في سداد فواتيرهم، وكذلك المخالفون لقوانين ايصال الكهرباء والماء.

وقال القصبا في تصريح صحافي ان الحملة ستشمل ثلاث محافظات هي حولي والأحمدي والجهراء اضافة الى المحافظات التي تم استهدافها بالفعل، مبينا ان القطاع مستمر بناء على تعليمات وزير الكهرباء ووكيل الوزارة في حملاته.

واضاف القصبا ان الباب سيكون مفتوحا امام المستهلكين الراغبين في تعديل وضعهم قبل قطع التيار عنهم واحالتهم للقضاء، موضحا ان المستهلكين الذين سيسعون الى تعديل اوضاعهم ستتم جدولة المبالغ المتراكمة عليهم وفق حجم هذه المبالغ، وذلك تيسيرا على افراد هذه الفئة، أم الاشخاص غير الراغبين في تعديل اوضاعهم فسيكون القضاء هو الفيصل بين الوزارة وبينهم.

● دارين العلي

## الصندوق الكويتي يقدّم قرضاً لتمويل مشاريع كهرباء في الأردن بقيمة 15 مليون دينار

عبدالوهاب البدر

**البدر: المشروع يدعم قطاع الطاقة الأردني ويخفف كلفة إنتاج الطاقة الكهربائية**

عمّان ـ كونا: وقعت الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقيتي قرض بقيمة 15 مليون دينار الى جانب اتفاقية ضمان قرض.

وتهدف الاتفاقيتين الى تمويل مشروع التوسعة الثالثة لمحطة توليد كهرباء (السمرا) ووحدة توليد بخارية ما يرفع القدرة التوليدية لشركة السمرا الى نحو 1050 ميغاواط.

ووقع الاتفاقيتين المدير العام للصندوق عبدالوهاب البدر ومدير عام شركة (السمرا) لتوليد الكهرباء م.امجد الرواشدة، فيما وقع اتفاقية ضمان القرض وزير المالية الأردني سليمان الحافظ بحضور سفيرنا لدى الأردن د.حمد الدعيج وعدد من المسؤولين الأردنيين.

وتشكل قيمة هذا القرض جزءا من قيمة المشروع الذي تقدر كلفته الاجمالية بنحو 211 مليون دولار ويغطي الصندوق الكويتي نحو 19,7٪ من إجمالي تكاليف المشروع الذي يهدف الى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في الأردن من خلال رفع قدرة محطة توليد كهرباء السمرا.

كما تهدف الاتفاقية الى توريد وتركيب وحدة توليد بخارية قدرتها التوليدية نحو 140 ميغاواط وتعمل على الحرارة المنبعثة من وحدتي التوليد الغازيتين المكونتين للمرحلة الأولى من التوسعة الثالثة لمحطة كهرباء السمرا ومحول رئيسي 132/15 كيلوفولت سعته نحو 200 ميغافولط امبير لتفريغ القدرة المولدة على الشبكة الوطنية وجميع المعدات الميكانيكية والكهربائية المساندة.

وتشمل ايضا انشاء جميع الأعمال المدنية اللازمة للمشروع وقطع الغيار اللازمة لمدة خمس سنوات والخدمات الاستشارية.

وقال المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية البدر في تصريح لـ «كونا» ان المشروع يهدف الى تنفيذ مشروع لتزويد الأردن بطاقة كهربائية مولدة بدون وقود لتلبية الطلب على الطاقة الكهربائية، لافتا الى ان المشروع يستفيد من الحرارة المنبعثة من المحطة لانتاج الكهرباء دون استخدام وقود ما يخفف كلفة انتاج الكهرباء.

وأكد اهمية المشروع في دعم قطاع الطاقة الأردني ودوره في تخفيف كلفة انتاج الطاقة الكهربائية، مشيرا الى ان الصندوق دعم العديد من مشاريع الطاقة في المملكة بالإضافة الى استعداده لدعم مشاريعها ذات الجدوى الاقتصادية.

من جانبه قال الوزير المالية الأردني الحافظ لـ «كونا» ان شركة (السمرا) لتوليد الكهرباء المساهمة الخاصة المحدودة ستلتزم بتسديد اصل القرض على 40 قسطا نصف سنوي متساويا بعد فترة سماح مدتها اربع سنوات وبسعر فائدة تبلغ 2٪ سنويا يضاف اليها رسم بواقع 0,5٪ سنويا لمواجهة التكاليف الإدارية وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض.

وأشاد الحافظ بدور الصندوق والكويت في دعم مشاريع التنمية في المملكة قائلا «نسجل احترامنا للكويت الشقيقة لدعمها الاقتصاد الأردني منذ عشرات السنين ما يدل على عمق العلاقات الاخوية المتينة التي تربط البلدين الشقيقين».

كما أشاد بالدور الذي تلعبه البعثة الديبلوماسية الكويتية لدى الأردن والسفير د.حمد الدعيج في تعزيز العلاقات للارتقاء بها الى مستوى طموح القيادتين في البلدين، والتي تحظى برعاية واهتمام الملك عبدالله الثاني وأخيه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وأوضح ان علاقة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مع الأردن بدأت منذ عام 1962 حيث كانت الأردن من أوائل الدول المستفيدة من الصندوق من خلال الحصول على قرض لتمويل مشروع (وادي اليرموك) ومنذ ذلك الحين كان للعلاقات الاقتصادية المشتركة مع الصندوق المساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة في الأردن.

وأضاف الحافظ ان المملكة الأردنية ترتبط مع الصندوق الكويتي بعلاقات وثيقة حيث قدم للأردن نحو 26 قرضا خلال السنوات منذ ذلك العام حتى عام 2011 الماضي وبقيمة اجمالية بلغت نحو 155 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشاريع في مختلف القطاعات كالطاقة والصحة والمياه.

يذكر ان الأردن وقع في عام 2010 قرضا مع الصندوق الكويتي للمساهمة في تمويل مشروع التوسعة الثالثة لمحطة توليد كهرباء (السمرا) بقيمة 15 مليون دينار وقرضا اضافيا في شهر مارس عام 2011 بقيمة 3,5 ملايين دينار.

كان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قد مول عددا من مشاريع توسعة محطة كهرباء السمرا بقيمة بلغت كلفتها الاجمالية 183 مليون دولار في حين بلغ اجمالي المساعدات التي قدمها للأردن منذ عام 1962 نحو 600 مليون دولار لتمويل 26 مشروعا بالإضافة الى تقديمه لها ست منح ومعونات بقيمة 11 مليون دولار.

## تزايد نسبة السياح الخليجيين إلى ألمانيا 14,8٪ في 2012 مقارنة بالعام الماضي

السفر الوارد إلى المانيا في تزايد

يستمر السفر الوارد الى المانيا في النمو، فقد ترافقت بداية هذا العام مع نتائج جيدة جدا، حيث اعلنت وجهة السفر المانيا مرة اخرى عن نمو ملحوظ في الثلث الاول من العام 2012، ووفقا للارقام الصادرة عن مكتب الاحصاءات الاتحادي، ارتفع عدد ليالي المبيت من قبل الزوار من الخارج في الفترة من يناير الى ابريل 2012 بنسبة تزيد على 10٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام 2011. وبشكل عام، تم تسجيل ما يقارب الـ 17,6 مليون ليلة مبيت من قبل الزوار الاجانب من بداية العام وحتى نهاية ابريل، وبزيادات كبيرة في اسواق المصدر الرئيسية.

وصرح عضو البرلمان الالماني وزير الدولة البرلماني في الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا ومفوض الحكومة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة ارنست بورغباخر ان وجهة السفر لالمانيا تسير على مسار نمو مطرد. من جانبها، قالت رئيسة مجلس ادارة المجلس الوطني الالماني للسياحة بيترا هيدورفر: لقد تجاوزنا بالفعل في الثلث الاول من العام الحالي توقعاتنا بالنسبة للعام ككل.

ولاتزال دول مجلس التعاون الخليجي تمثل واحدة ضمن اعلى 20 سوقا مصدرا في صناعة السياحة الالمانية، حيث تظهر آخر الارقام ان شعبية المانيا كوجهة سفر تزداد بصورة مستمرة في هذه المنطقة، ولاول مرة فقد تم تحطيم رقم المليون ليلة من قبل المسافرين من منطقة الخليج العربي في العام 2011.

وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت الاشهر الاربعة الاولى من عام 2012 زيادة اخرى بنسبة 14,8٪ بالمقارنة بالفترة الزمنية نفسها من العام السابق، حيث بلغ عدد ليالي المبيت من قبل المسافرين من دول مجلس التعاون الخليجي 254,167 ليلة، سجل في الفترة من يناير الى ابريل 2012 مقابل 221,400 ليلة خلال الفترة نفسها من العام 2011.

وفي العام 2011، ساهم الزوار من الخارج بحوالي ثلث انفاق الزوار الذين قضوا ليلة او اكثر.

وكشفت دراسة حديثة اجراها المعهد الالماني للبحوث الاقتصادية ان مساهمة الزوار القادمين من الخارج لم تقتصر فقط على زيادة مطردة في عدد ليالي المبيت في المانيا، بل ايضا بالمساهمة بنسبة كبيرة من اجمالي ايرادات السياحة، وشددت هيدروفر على ان الزوار من مختلف انحاء العالم ينفقون 34,1 مليار يورو سنويا خلال رحلاتهم الى المانيا، وهو ما يقارب ثلث اجمالي الانفاق السياحي من قبل الزوار الذين قضوا ليلة او اكثر، واستمر هذا الاتجاه لهذا العام، فقد اظهرت احدث الاحصاءات من مزود الخدمات المالية (غلوبال بلو) انه تم انفاق حوالي 364 مليون يورو على السلع المعفاة من الضرائب في الربع الاول من العام الحالي وحده، اي بزيادة نسبتها اكثر من 50٪ عن الفترة نفسها من العام 2011، ولكل من ميونيخ وفرانكفورت وبرلين شعبية خاصة بالنسبة للتسوق، حيث تساهم كل منها على التوالي بحوالي 22٪ و21٪ و15٪ من اجمالي العائدات المعفاة من الضرائب في الربع الاول من عام 2012.